

تحليل اقتصادي لكتاب الكسب للإمام الشيباني

(132-189هـ)

رفعت العوضي
كلية التجارة - جامعة الأزهر

المبحث الأول: المصنف والكتاب والموضوع
المبحث الثاني: دراسة اقتصادية للكتاب

المبحث الأول: المصنف والكتاب والموضوع

أولاً: المصنف محمد بن الحسن الشيباني

مصنف هذا الكتاب هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، ووالده من ديار شيبان في منطقة الجزيرة العربية. ولد عام 123 هـ (850م) في مدينة واسط، عاصمة العراق الأموي الأخيرة. انتقل به والده إلى مدينة الكوفة، وهي آنذاك واحدة من المدن التي تزخر بحركة عملية نشطة، ورائدة، وفيها أخذ العلم عن كبار العلماء والفقهاء ورجال الأدب، واللغة والحديث. لقي أبا حنيفة في الكوفة وعمر الشيباني آنذاك أربع عشر سنة فلامزمه ملازمة كاملة يسمع منه ويكتب عنه، واستمر على هذه الحال أربع سنوات حتى توفي الإمام أبو حنيفة تابع الاستماع بعد ذلك من تلميذ أبي حنيفة وخليفة أبي يوسف.

سمع بالإمام مالك فرحل إليه بالمدينة، وسمع منه وأخذ عنه، ودون الموطأ، وتعتبر روايته للموطأ من أفضل الروايات قدماً وصحة وضبطاً. وقد تعرف على الإمام محمد الشافعي في مجلس الإمام مالك. رحل بعد ذلك إلى مكة حيث لازم كبار علمائها، ومنهم سفيان بن عيينة، ثم رحل إلى الشام وأخذ عن الإمام الأوزاعي. وأخيراً زار البصرة وخرسان أخذاً عن كبار علمائهما.

بعد أن حصل إمامنا قدرا من العلم، وبعد أن استمع وتعرف بكبار علماء عصره عاد إلى بغداد، حيث كانت الخلافة العباسية قد استقرت. وفيها أخذ مجلس العلماء، وتوافد عليه طلاب العلم ينهلون من علمه، ثم ولاه الخليفة الرشيد ولاية القضاء، ولكنه لم يمكث فيها طويلا إذ تخلى عنها ووقف نفسه على الفقه تعليما وتنصيحا. ومما يذكر أنه في أثناء ولايته القضاء حضر محاكمة الإمام الشافعي حين حمل من نجران إلى الرشيد مكبلا بالحديد متهما بالتآمر السياسي. وكان للإمام الشيباني فضل إطلاق سراحه. وقد لزمه الإمام الشافعي بعد ذلك مدة عامين يأخذ عنه الفقه.

معظم التراث الفكري المدون في فقه الحنفية من إنتاج الإمام الشيباني، لذلك يقولون عنه إنه الباني الفعلي للمذهب الحنفي، وهذا هو الإمام الشيباني في المذهب الحنفي. زامل الإمام الشافعي في التلمذة على الإمام مالك ثم تتلمذ عليه الشافعي في بغداد وقال عنه: لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت لفصاحته، وهذا هو الإمام الشيباني في المذهب الشافعي. تتلمذ عليه أسد بن الفرات، فاتح صقلية وصاحب المدونة الأولى في تاريخ الفقه المالكي، وهي أصل مدونة الإمام سحنون الشهيرة، وهذا هو الإمام الشيباني في المذهب المالكي. ومن هنا نقول: حين نكون مع الإمام الشيباني فنحن مع تلميذ أئمة وصاحب أئمة وإمام أئمة.

في حياة الإمام الشيباني مواقف ليس مسموحا أن نكتب عنه دون أن نذكرها. لا يعلم بين سير الأئمة إلا ندرة صبروا صبر الإمام الشيباني في تعليم تلاميذه والإنفاق عليهم. وسيد الأمثلة في ذلك موقفه مع أسد بن الفرات. يذكر عنه أيضا أنه لم يقم للرشيد حين قام إليه الناس، فوشى به، وقد أجاب الشيباني الرشيد حين سألته عن ذلك: كرهت أن أخرج عن الطبقة التي جعلتني فيها، أنك أهلتني للعلم وكرهت أن أخرج منه إلى طبقة الخدمة، التي هي خارجة منه، وأن ابن عمك رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. قال: {من أحب أن يتمثل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار}.

وقد توفي الإمام الشيباني رحمه الله في عام 179 هـ (804م) في مدينة الري، قرب طهران الحالية.

ثانيا: الكتاب (الكسب)

روي هذا الكتاب عن الإمام الشيباني محمد بن سماعة التميمي، وقد وجدت مخطوطة كاملة له في مكتبة أحمد الثالث باستنبول وتقع في ثلاث وخمسين ورقة كما وجدت له نسخة أخرى في دار الكتب المصرية بالقاهرة

وتقع في نحو خمس وأربعين صفحة وتحمل عنوان (كتاب الاكتساب في الوزق المستطاب) (1).

يقال إن من دوافع تصنيف هذا الكتاب الرد على حركة الزهد الأعجمي التي نشطت في القرن الثاني للهجرة مع نشاط الديانة المانية (2) والحركة الشعبية، كما حوى بعض الردود على جماعة القدرية وسواهم. (ص: 16) أملى الشيباني كتابه كتلة واحدة، ولم يقسمه إلى أقسام ونبين بعد قراءته أنه عالج فيه عناصر كثيرة، ولكنها مترابطة ومتصلة المحتوى بحيث تؤلف معاً معالجة لموضوع واحد هو الكسب، وفوائده، وأنواعه، والاشتغال به، ومراتبه وكتب عن الغني والفقر ثم كتب عما تقوم به أبدان أولاد آدم، أي الحاجات الاقتصادية، ثم وصلت به دراسته للموضوعات السابقة أن يتكلم عن العمل والزهد وأخذ الصدقة ومعطيها.

وهكذا جاء الكتاب معالجة للموضوع الذي عنون به وهو الكسب. وبالرغم من صغر حجمه إلا أنه أوفى موضوعه. ويعتبر هذا الكتاب المحاولة الأولى باللغة العربية في الموضوع الذي خصص له.

ثالثاً: التصنيف الاقتصادي للكتاب

في بداية هذا التحليل الاقتصادي لكتاب الكسب ينبغي أن نعرف ما هو الموضوع الاقتصادي الذي كتب عنه الشيباني في هذا الكتاب، هذا الكتاب يدخل فيما يسمى في علم الاقتصاد النظرية الاقتصادية. وهو فرع من فروع المعرفة الاقتصادية تمتد موضوعاته على مساحة متسعة، ويقدم لدراستها يتمهيد عن السلوك المعتبر في علم الاقتصاد، ويشير ذلك دراسة الرشيد الاقتصادي، للمستهلك وللمنتج، كما تجيء في هذه الدراسة التمهيدية مناقشة عن التخصص وتقسيم العمل، وعن عوامل الإنتاج متضمنة دراسة عن العمل وأنواعه، وأنواع النشاط الاقتصادي، ثم تدخل الدراسة إلى نظرية المستهلك ونظرية المنتج.. وغير ذلك من الموضوعات.

في ضوء هذا التصنيف الذي اقترح أن تصنف فيه موضوع كتاب الكسب يصبح هذا الكتاب هو المدخل التمهيدي للاقتصاد الإسلامي. بعبارة أخرى أن موضوعه يعطي لمن يريد أن يكتب عن الاقتصاد الإسلامي الفقرة الأولى التي يمكن له البدء بها.

وفي ضوء هذا التصنيف أذكر أن الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يتكلمون عن تميزه وتمايزه عن علم الاقتصاد. وكان كل منهم يجتهد أن يقدم لكتابته بما يعتقد أنه يوضح هذا التمايز. وكانوا يختلفون في الاجتهادات كل في حدود وسعة. ولكن بعد التعرف على كتاب الكسب وطبيعة مساهمة الإمام الشيباني فيه أتوقع أن يتلقى الجميع على كلمة سواء، وهي أم ما قيل في هذا

الكتاب هو المدخل الطبيعي للبحث في الاقتصاد الإسلامي. ذلك أنه يعالج موضوعا فنيا يدخل دخولا مباشرا في النظرية الاقتصادية، ويمهد لها، ومع ذلك يقول كل ما قاله بلحن إسلامي فيه كل أصالة القرن الثاني الهجري.

المبحث الثاني: دراسة اقتصادية للكتاب

أشرت منذ قليل إلى أن الإمام الشيباني كتب عن كثير من الموضوعات التي تدخل في إطار الموضوع الرئيسي الذي جعله عنوانا لكتابه. أحاول فيما يلي أن أعطي رؤية اقتصادية موجزة لموضوعات هذا الكتاب، وسوف أعالج ذلك في إجماليات، وذلك ليسهل الإمام بما جاء في الكتاب، وليسهل كذلك أن أحلل أو أعلق اقتصاديا على هذه الموضوعات.

أولا: الكسب

1- يعرف الإمام الشيباني الكسب بأنه طلب تحصيل المال بما يحل من الأسباب (ص: 33) ويقرر أن طلب الكسب فريضة على كل مسلم، ويستند في ذلك إلى أدلة كثيرة، منها حديث الرسول صلي الله عليه وسلم: { طلب الكسب فريضة على كل مسلم}. ويشير في هذا الموقف إلى أن عمر بن خطاب رضي الله عنه كان يقدم درجة الكسب على درجة الجهاد، ويقول: لأن أموت بين شعبتي رحلي أضرب في الأرض أبتغي من فضل الله أحب إلي من اقتل في سبيل الله، لأن الله تعالى قدم الذين يضربون في الأرض يبتغون من فضله على المجاهدين بقوله تعالى: { وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله، وآخرون يقاتلون في سبيل الله } (ص: 33). كما قرر أن الكسب هو طريق المرسلين، وذكر حرفهم عليهم السلام، ونقل عن مجاهد قول: لا تأكل خبزا بزيت حتى تعمل عملا إلى الموت (ص: 34). وهذا القول الأخير بمثابة: من لا يعمل لا يأكل، للقادرين على ذلك. استشهد أيضا بأن كبار الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يكسبون، وكان أبو بكر بزازا وعمر يعمل بالأدم، وعثمان بالتجارة، وأجر علي نفسه غير مرة (ص: 41). ثم يذكر أخيرا أن المذهب عند جمهور الفقهاء من أهل السنة والجماعة أن الكسب بقدر ما لا بد منه فريضة (ص: 44).

ويذكر بجانب ما سبق من أدلة نقلية الدليل العقلي التالي: الاكتساب في الابتداء كد وتعب وقد تعلق به بقاء نظام العالم، فلو لم يجعل أصله فرضا لاجتمع الناس عن آخرهم على تركه، لأنه ليس في طبعهم ما يدعو إليه الكد والتعب فجعل الشرع أصله فرضا لكيلا يجتمعوا على تركه (ص: 44).

ما الذي نستطيع أن نقرره اقتصاديا على الذي قاله الشيباني فقها؟ شغل الاقتصاديون بما قالته مدارس اقتصادية متعددة عن العمل المنتج والعمل غير

المنتج وظل يشغلهم هذا إلى مدرسة الطبيعيين التي ظهرت في القرن الثامن عشر، ودار مفكروها في حلقة العمل المنتج والعمل غير المنتج، سواء استخدموا هذه المصطلحات أو مصطلحات أخرى مثل العمل المنتج والعمل العقيم. ومؤلف آدم سميث: ثروة الشعوب الذي يعتبره بعض كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي بداية علم الاقتصاد الحديث، والذي افتتحت به كبرى المدارس الاقتصادية وهي المدرسة الكلاسيكية، هذا المؤلف ظهرت فيه بصمات فكرة العمل المنتج والعمل غير المنتج⁽³⁾.

في مقابل هذا يضعنا الشيباني أمام حقيقة كبيرة من حقائق الاقتصاد الإسلامي وهي أن المعتبر إسلامياً هو حلية أو مشروعية العمل. إن الكسب عنده هو طلب تحصيل المال بما (يحل) من الأسباب. ويعني ذلك أن إنتاجية عمل ما أو عقمه هي لازمة لمشروعيته أو عدم مشروعيته.

حين يتقرر مشروعية أو حلية العمل فإن هذا لا يعتبر من قبيل تأصيل المبادئ فحسب، وإنما بالإضافة إلى ذلك فإنه يرتب نتائج في التحليل الاقتصادي، بعبارة أخرى إن هذا التقرير يجعل التحليل الاقتصادي الإسلامي يأخذ صيغة أخرى ولونا آخر عن نظيره في علم الاقتصاد.

أنتقم في التحليل الاقتصادي مرحلة أخرى بقصد التدليل على هذا الذي استنتجته، ما هو التحليل الاقتصادي الذي سوف يثار فيه الاضطراب إذا قررنا الأخذ بمبدأ حلية (العمل الاقتصادي) يربط الاقتصاد لزومياً بمبدأ الرشد الاقتصادي، ويتفرع على هذا المبدأ تفريع آخر هو الرجل الاقتصادي. يعرف الرجل الاقتصادي بأنه الذي يسلك سلوكاً اقتصادياً رشيداً، والرشد الاقتصادي الذي يلصق به يعني أن هذا الرجل يحصل على أقصى منفعة من دخله إذا كان مستهلكاً، وأكبر ربح، مادي، إذا كان منتجاً. وإذا كان سلوكه غير ذلك فإن علم الاقتصاد يعتبره غير رشيد اقتصادياً.

عندما يتقرر في الاقتصاد الإسلامي أن الرشد الاقتصادي يربط بالحلية والمشروعية، فإن النتيجة التي تترتب هي أن تحليل نظرية المستهلك ونظرية المنتج سوف يثار فيه الاضطراب والتحليل البياني والرياضي في نظرية المستهلك ونظرية المنتج هو درة وقمة التحليل في علم الاقتصاد.

نواصل التقدم خطوة أخرى مع الاقتصاد. لنفهم أثر إدخال القاعدة الإسلامية: حلية ومشروعية العمل الاقتصادي. كتب الاقتصاد التي تشرح للمبتدئين أسسه تقول لمن يملك مبلغاً من المال ويواجه الخيار بين استثماره في مخبر تحتاجه المنطقة التي يقيم فيها ولكنه يحقق في هذا النوع من الاستثمار معدلاً من الربح، ليكن عشرة في المائة، أو استثماره في إقامة بار، ويحقق فيه معدلاً من الربح أعلا من نظيره في الاستثمار السابق، ليكن خمسين في المائة.

تقول كتب الاقتصاد لهذا المستثمر أن الرشد الاقتصادي له هو أن يستثمر ماله في فرع النشاط الذي يحقق له معدل ربح مادي أكبر، أي أن عليه أن يوجه استثماره إلى صناعة البارات. وإذا طلبنا من اقتصادي أن يشرح: ولكن كيف نستطيع أن نجذب الاستثمار إلى صناعة المخازن التي هي صناعة ضروريته ظاهرة بيقين ولا تحتاج إلى إثبات؟ إجابة هذا السؤال في الاقتصاد واضحة وسهلة وحاسمة، الإجابة هي أنه يجب أن نترك الأسعار لترجم أهمية هذه الصناعة. بعبارة أخرى يجب أن نترك الأسعار لترتفع بحيث نجعل معدل الربح في صناعة المخازن أعلا مما هو في صناعة البارات، وهذا هو الطريق الفعال لجذب الاستثمار إلى الصناعة التي تكون ضرورية للمجتمع. وهي إجابة لم تلخذ في الاعتبار ضرورية وأهمية السلعة، وأن حياة الناس تتعلق بها.

في الاقتصاد الإسلامي، المعيار الذي قرره الإمام الشيباني: حلية ومشروعية الكسب يعطي إجابة للقضية السابقة تختلف جذريا مع ما في علم الاقتصاد صناعة البارات ليست صناعة حلالا وهي لهذا مستعبدة وليست داخلية في الخيارات المطروحة أمام المستثمر. وليس هذا قاصرا على صناعة البارات وحدها، وإنما ينصرف إلى كل الصناعات التي تأخذ حكمها. وخيار المستثمر، إسلاميا، محصور في الصناعات التي يتحقق فيها شرط المشروعية والحلية. ونسأل: وماذا عن معيار الربح المادي؟ أمر فوض كلية؟ في التحليل الذي قاله الشيباني ليس هناك إلغاء لهذا المعيار، وإنما هو معتبر تحت أوضاع وشروط معينة وسوف يتضح هذا مع الإمام بكل ما في كتابه.

ثانيا: الغني والفقير

كسب ما لا بد منه فريضة، أمر تقرر في الفقرة السابقة. وفي تسلسل منطقي منهجي ينتقل الشيباني إلى دراسة قضية الغني والفقير رتبها على سؤال أثاره بعد ما قرره عن الكسل، هو: هل التفرغ للعبادة أفضل من الاشتغال بالكسب بعد ما حصل ما لا بد منه؟ قبل أن أعرض ما قاله الشيباني عن قضية الغني والفقير في الاقتصاد الإسلامي أريد أن أشير إلى معنى يمكن فيما تكشف عنه الآراء التي تتفرق حول هذا الموضوع، ويكشف تفرقها عن قمة في التوازن في الاقتصاد الإسلامي. وهو توازن مضبوط وفق معيار الهى.

قال الشيباني أن هناك من فضل الغني على الفقير، وعرض بتفصيل أدلة هذا الفريق ومن الأدلة التي ذكرها حديث الرسول صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص: { إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس } وقوله: { كاد الفقر أن يكون كفرا } مذهب الشيباني أن صفة الفقر أعلى، ويحتج بأن الناس لو قنعوا بما يكفيهم وعمدوا إلى الفضول فوجهوها لأمر آخرتهم كان خيرا لهم.

ما زاد على ما لا بد منه محاسب المرء عليه (ص: 50، 51). نحتاج إلى تحليلين تحليل تحدد فيه صفة الفقير التي فضلها الشيباني، وتحليل نفهم به فهمنا شموليا الرؤية الإسلامية لهذه القضية الاقتصادية.

ما هي صفة الفقر الأعلى التي اعتبرها الشيباني؟ لم يمتدح الفقر في المعنى المطلق لهذا المصطلح، وإنما امتدح الحالة التي يغطي فيها الفرد ما يكفيه. وبعبارة: لو أن الناس قنعوا بما يكفيهم وعمدوا إلى الفضول فوجهوها لأمر آخرتهم كان خيرا لهم. وقال في موضع آخر: وما زاد على ما لا بد منه يحاسب المرء عليه (ص: 50) وهذه الحالة التي اعتبرها الشيباني حالة فقر لا نقول عنها باللغة الاقتصادية المعاصرة أنها حالة فقر، بل إن التعبير الذي استخدمه (الكفاية) يعني أن الحالة المعتبرة عنده ليست حالة الكفاف، وإنما حالة الكفاية. هذه الحالة التي اعتبرها الشيباني حالة فقر وجعلها صفة أعلى من صفة الغني هي الحالة التي يجب أن نحيل إليها أقوالا مماثلة وردت في الفكر الإسلامي يفهم منها أن الفقر يكون موضع مدح. فمدح حالة الفقر في معناه المطلق لا يتصور أن يقره فقيه بعد أن قال الرسول صلى الله عليه وسلم { اللهم إني أعوذ بك من الفقر إلا إليك } (ص: 51).

أذكر ونحن بصدد تحقيق رأي الشيباني بعض الأفكار الاقتصادية. فهم نفر من الاقتصاديين أن الإسلام قد يقبل الفقر. ولكن هذا ليس صحيحا للأسباب الآتية:

1- أن الإمام الشيباني لم يمتدح الفقر، وصفة الفقر التي ارتبط بها هي حالة ما بعد الكفاية وليس ما بعد الكفاف.

2- إرتباط الإمام الشيباني بمستوى الكفاية وليس بمستوى الكفاف، وبين المستويين بون شاسع، هذا الإرتباط يجعلنا نثير قضية في الاقتصاد، وهي قضية أجر الكفاف. إن المدارس الاقتصادية منذ آدم سميت مؤسس المدرسة الكلاسيكية - وقد يكون قبله - يربط فيها تحليل النظرية توزيع الدخل بفرض أجر الكفاف وأجر الكفاف هو دون مستوى الكفاية بكثير، وعلى الرغم من سوء هذا الفرض التحليلي فلم نسمع في الاقتصاد من يقول: إن هذه المدارس تدعو إلى الفقر أو تعايشه أو تمتدحه. وهذا التعميم الذي نقوله عن المدارس الاقتصادية ينسحب على كل اتجاهاتها. فماركس نفسه وهو يضع نظريته الماركسية عن النظام الرأسمالي يرتبط بهذا الفرض، أي بأجر الكفاف.

3- لم يمنع الشيباني الإشتغال بكسب ما فوق الكفاية، نص عبارته: «ولو أن الناس قنعوا بما يكفيهم وعمدوا إلى الفضول فوجهوها لأمر آخرتهم كان خيرا لهم» (ص: 50). يفيد هذا النص أن الإشتغال بكسب ما فوق الكفاية ليس المنع وارد عليه، وإنما يشتغل بكسبه ثم ينفقه في أوجه الخير. وأوجه الخير في

الاقتصاد الإسلامي هي من أكثر الأعمال الاقتصادية المنتجة لأنها تعمل على تنمية العنصر البشري (4).

4- تربطها مطالبة الشيباني بإتفاق ما فوق الكفاية في أوجه الخير بما نقوله في الاقتصاد عند الكلام عن نظرية الرفاهة، وعن الفرع الواسع الاهتمام به في الاقتصاد وهو المسمى اقتصاديات الفقر.

يقال في دراسة هذه الموضوعات الاقتصادية، ومن منطلق اقتصادي خالص: إن النقود تخضع لقانون تناقص المنفعة الحدية، وهذا معناه أنه عند مستوى معين من الغنى، يستلزم السلوك الاقتصادي الرشيد، فرضاً، أن يعاد توزيع النقود الزائدة (الدخل، الإضافي) بحيث توزع في أيد أقل دخلاً، فتكون منفعتها الحدية أكبر. ويقول التحليل الاقتصادي إنه بهذه الوسيلة سوف تكون المنفعة الإجمالية للدخل القومي أكبر مما لم يعد توزيع هذه الدخول أقول بصدق ذلك: هل حين يقول الاقتصاد ذلك نقبله وحين يقول الشيباني نفس الشيء ولكن باسم الإسلام نفهم الإسلام بأنه دين يمتدح الفقر؟

ثالثاً: أنواع النشاط الاقتصادي

قسم الشيباني المكاسب أو الأعمال الاقتصادية إلى أربع أصناف: الإجارة، والتجارة، والزراعة، والصناعة (ص: 63). ولا يخرج التقسيم الحديث للأنشطة الاقتصادية في إجماله عن هذا التقسيم. فالاقتصاديون يقولون: إن النشاط الاقتصادي يقسم إلى ثلاث قطاعات: الزراعة، والصناعة، والخدمات وهذا القطاع الأخير يشمل التجارة وغيرها من الخدمات.

قد لا يكون في التقسيم الذي قال به الشيباني ما يجذب الانتباه، ذلك أنه تقسيم بدعي، ومسألة التقسيم لا يتوقف عندها طويلاً في الاقتصاد. هذا وجه للصور، والوجه الآخر لها هو أن كلام الشيباني يجذب الانتباه الواسع عندما يذكر حكم الإسلام في الأنشطة الاقتصادية السابقة، أي في ممارستها. يقول الشيباني: إن كل ذلك في الإباحة سواء عند جمهور الفقهاء رحمهم الله (ص: 63) أي أن كل أنواع الأنشطة الاقتصادية السابقة يباح ممارستها في الإسلام. ولا يقف عند حد الإباحة، ذلك أن الشيباني يذكر وهو بصدد دراسة الأنشطة الاقتصادية نوعي الفرض: فرض عين وفرض كفاية (ص: 81). ومقتضى ذلك أن القيام بكل نشاط من هذه الأنشطة اللازمة للجماعة الإسلامية هو مقدر على سبيل فرض الكفاية.

نتوجه بالسؤال التالي: ما هي الأهمية الاقتصادية فيما قاله الشيباني عن إباحة ممارسة كل أنواع النشاط الاقتصادي ذات المشروعية؟ الأهمية الاقتصادية التي أراها في كلامه هي أهمية اقتصادية تاريخية. كيف ذلك؟ في الاقتصاد تقسم الأنشطة الاقتصادية إلى زراعة وصناعة وتجارة، وهذه مسألة

قديمة. والبدئية فيها واضحة لكن الذي ينبغي ذكره هو أن المدارس الاقتصادية اختلفت حول إباحة ممارسة كل هذه الأنشطة. بعض المدارس رأت أن بعض هذه الأنشطة الاقتصادية لا يباح ممارسته اقتصاديا. وكان المنع باستخدام مصطلحات معنية، وذلك مثل وصف أحد الأنشطة الاقتصادية وهو التبادل بأنه غير نظيف، وهذا كان عند اليونان والرومان (5) وفي العصور الوسطى، وبعض هذه المدارس رأى أن بعض هذه الأنشطة هو غير منتج أو عقيم، وهذا ينطبق على الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية، وهذا كان عند مدرسة الطبيعيين التي ظهرت في القرن الثامن عشر.

أعود إلى تحليل ما قاله الشيباني وله أهمية اقتصادية تاريخية. لقد قال إن كل أنواع النشاط الاقتصادي بالتقسيم الرباعي الذي قال به حلال ممارستها، وأن القيام بها فرض كفاية، وقد يرتفع فيصبح فرض عين. قال هذا في القرن الثامن الميلادي، بينما ظل الفكر الأوروبي إلى القرن الخامس عشر يعتقد أن التبادل نشاط غير نظيف. و ظل إلى القرن الثامن عشر يعتقد أن الصناعة والتجارة أنشطة اقتصادية عقيمة. وهكذا تظهر الأهمية التاريخية أن الفكر الإسلامي بكتابة الشيباني سبق الفكر الأوروبي فيما يتعلق بالموضوع الذي تكلم عنه بأكثر من ألف عام.

رابعا: الحاجات الاقتصادية

يقول الإمام الشيباني: " إن الله خلق أولاد آدم خلقا لا يقوم أبدانهم إلا بأربعة أشياء: الطعام والشراب واللباس والكن (السكن) (ص: 84). هذا الموضوع الذي يقرره الشيباني هو ما يدرس في الاقتصاد تحت عنوان الحاجات الاقتصادية ومن أبرز ما يشغل به في الدراسة الاقتصادية عن الحاجات هو ما يعلق بخصائصها. إنها متعددة وقابلة للإشباع وقابلة للتجدد وقابلة للتطور. خصائص أربع هي لوازم للحاجات الاقتصادية. وقد استنتج الاقتصاديون بسبب هذه الخصائص نتيجة مهمة وهي: أن هذه الحاجات غير متناهية وهي نتيجة رتبت نتائج أخرى، ذلك أن الحاجات تشبع بموار، وبسبب فروض معينة يفرضها الاقتصاديون عن الموارد الاقتصادية الموجودة في العالم وعن الاستعمالات الواردة عليها (قالوا) أن اللازمة الاقتصادية لهذه الموارد أنها نادرة نسبيا. وقابلوا بين الحاجات اللانهائية والموارد النادرة نسبيا فاستنتجوا فكرة الندرة واعتبروها هي المشكلة الاقتصادية، وقالوا أن ذلك هو موضوع علم الاقتصاد.

في ضوء ما قاله الشيباني، فإن ما أراه هو أن الخصائص التي قالها الاقتصاديون عن الحاجات هي صحيحة. ولكن الطبيعة التحليلية التي وضعوها هي التي يلزم أن تراجع هنا، وفي مرحلة المراجعة هذه تظهر أهمية المساهمة

التي قدمها الشيباني في دراسة الحاجات الاقتصادية. إن الشيباني بعد أن تكلم عن الحاجات يستعرض مجموعة من المواقف المنظمة لهذه الحاجات. أنه حين حلل الحاجات الاقتصادية لم يحلها قائلاً لها في انطلاقتها غير المحدودة جرياً وراء الرغبات الإنسانية، وإنما حلها في ضوابط وهذه الضوابط لا تغير الخصائص الأربع للحاجات التي ذكرت وإنما تنظمها وبعبارة شائعة الآن في الاستخدامات: ترشدها ذلك أن يوضح الشيباني الحد الإسلامي الأول، أو يحدد أحد أطراف نهاية سلسلة إشباع الحاجات يتمثل هذا الحد في ضرورة إشباع هذه الحاجات. يقول الشيباني من امتنع عن الأكل والشرب والاستكثار حتى مات وجب عليه دخول النار، لأنه قتل نفسه قصداً (ص: 87). هذا هو الطرف الأول في قضية إشباع الحاجات الاقتصادية للإنسان. ويعني هذا الطرف أن الإسلام يلزم بإشباعها. يتمثل الحد الأخير أو الطرف الأخير في مجموعة من الضوابط ترشد إشباع هذه الحاجات وقد أفاض الشيباني في دراسة هذه الضوابط إفاضة واسعة. وعبارته الآتية تجمل رأيه: المسألة على أربعة أوجه: ففي مقدار ما يسد به رقبته ويتقوى على الطاعة هو مثاب غير معاقب وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع هو مباح له محاسب على ذلك حساباً يسيراً بالعرض. وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مرخص له فيه محاسبه على ذلك مطالبه بشكر النعمة وحق الجائعين، وفيما زاد على الشبع هو معاقب، فإن الأكل فوق الشبع حرام (ص: 104).

والنتيجة الإجمالية التي تعطيها هذه الضوابط تتلخص في أن المقولة الاقتصادية عن لا نهاية الحاجات، هي مقولة موضوعية تحت التحفظ في الاقتصاد الإسلامي. ويترتب على ذلك أن وضع لا نهاية الحاجات موضع شك يضع تحت التحفظ أحد ركني القضية الندرة أو المشكلة الاقتصادية. وهكذا تكون مشكلة الندرة الاقتصادية قد وضعت موضع الشك.

أذكر تعليقاً أخيراً عن فكرة ضبط الحاجات الاقتصادية أو الرغبات الإنسانية التي نظرها الشيباني. هذا الموضوع هو من الموضوعات التي تشغل الاقتصاديين الآن على مستوى العالم كله. المؤتمرات التي تعقد، مؤتمر تلو مؤتمر بقصد ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية، على سبيل المثال مؤتمر ترشيد استخدام الطاقة، أو مؤتمر ترشيد الاستهلاك، موضع هذه المؤتمرات كلها سبق بإثارة الاهتمام بفكرتها الإمام الشيباني. وأذكر بصدد ذلك ما نقل عن عمر بن الخطاب، عندما قالوا له ألا نتخذ لك جوارشاً؟ قال وما يكون الجوارش؟ قيل هاضوم يهضم الطعام. فقال سبحان الله أو يأكل المسلم فوق الشبع؟

خامسا: التخصص وتقسيم العمل

أثار الشيباني فيما كتبه موضوع التخصص وتقسيم العمل وهو واحد من موضوعات الدراسة التمهيدية للنظرية الاقتصادية. وتبدو أهميته أكثر في مناسبة الكلام عن آدم سميت (6). نتساءل عن الذي قاله الشيباني عن هذا الموضوع الاقتصادي؟ من أقواله: إن كل واحد لا يتمكن من تعلم جميع ما يحتاج إليه في عمره، فلو اشتغل بذلك فني عمره قبل أن يتعلم أو ما لا يتعلم لا يمكنه أن يحصل لنفسه، وقد تعلق بهذا الموضوع مصالح المعيشة، لهم فيسر الله تعالى على كل واحد منهم تعلم نوع من ذلك حتى يتوصل إلى ما يحتاج إليه من ذلك النوع بعمله، ويتوصل غيره إلى ما يحتاج إليه بعلمه أيضا (: 85). ومن أقواله أيضا: أن الفقير يحتاج إلى مال الغني والغني يحتاج إلى عمل الفقير، فهنا أيضا الزراع يحتاج إلى عمل النساج ليحصل اللباس لنفسه، والنساج يحتاج إلى عمل الزراع لتحصيل الطعام، والقطن الذي يكون منه اللباس لنفسه ثم كل واحد منهما يقيم من العمل يكون معيناً لغيره فيها هو قرابة وطاعة، فإن التمكن من إقامة القرية بهذا يحصل، فيدخل تحت قوله تعالى: {وتعاونوا على البر والتقوى}،

و قال صلى الله عليه وسلم: "إن الله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه المسلم" (ص: 85). ومن أقوال الشيباني أيضا عن التخصص وتقسيم العمل: إذا نوى العامل بعمله التمكن من إقامة الطاعة أو تمكين أخيه من ذلك كان مثابا على عمله باعتبار نيته (ص: 86).

هذه أقوال ثلاثة للإمام الشيباني عن التخصص وتقسيم العمل. أحالها محاولا الإجابة على سؤال: ما الذي يتميز به تحليل الشيباني للتخصص وتقسيم العمل، كموضوع اقتصادي؟

يوجد عنصر اتفاق في كلا التحليلين: التحليل الإسلامي والتحليل في الاقتصاد كلاهما يعتبر التخصص وتقسيم العمل ضرورة اقتصادية. هذا العنصر واضح عند الشيباني وهو واضح أيضا عند أفلاطون وعند آدم سميت وعند غيرهما، فما وراء الاتفاق حول هذا العنصر فإن تحليل التخصص وتقسيم العمل ضرورة اقتصادية فحسب، وإنما هو أيضا إلزام ديني. إن الأدلة التي اعتمد عليها واختارها تجعل التخصص وتقسيم العمل بجانب أنه الوسيلة لتوفير المتطلبات الاقتصادية للجماعة ككل، وهذا هو العنصر الاقتصادي، فإنه أيضا وسيلة للحصول على المثوبة من الله، لأنه بالتخصص وتقسيم العمل يكون في عون أخيه فكان الله في عونه.

إن تأسيس التخصص وتقسيم العمل كموضوع اقتصادي على العنصرين معا: العنصر الاقتصادي والعنصر الديني، يجعل الاقتصاد الإسلامي من هذا السبيل متفوقا.

كلمة ختامية

ما قلته في كل الصفحات السابقة هو رؤيا اقتصادية لما قاله الإمام الشيباني باسم الإسلام، في كتابه الاكتساب في الرزق المستطبات. وقد بدأت الحديث بالتصنيف الاقتصادي لموضوع الكتاب. وقلت إن موضوعه يدخل فيما يسمى في الاقتصاد: " النظرية الاقتصادية " وموقعه فيها أنه بمثابة الدراسة التمهيدية، حيث تعالج فيها بعض فروض الأساس التي تحكم المقولات الاقتصادية. ما أريد أن أسجله في هذه الكلمة الختامية هو معني دقيق للغاية تعرفت عليه بعد إتمام هذه الدراسة يتمثل هذا المعنى في الآتي:

1- إن الشيباني جمع مجموعة من العناصر التي تعالج كوحدة موضوعا اقتصاديا واحدا. ولا اعتقد أن هذا يمكن أن يحدث دون قصد. يعني ذلك أنه حين أملي ما أملاه، لأن الموضوع الاقتصادي الذي عالجه كان واضحا في رأسه.

2- تكشف طريقة معالجته عن تسلسل منطقي منظم في ترتيبه للعناصر التي كتب عنها. يتبين لنا ذلك من مراجعة ترتيبه للعناصر، فعندما كتب عنها، فعندما كتب عن موضوع تحس في نهايته بمشكلة معينة فتصبح هذه المشكلة هي الموضوع التالي الذي يعالجه.

3- اعتبر أن كتاب الشيباني أعطانا فكرة كنا نبحث عنها في الاقتصاد الإسلامي، أي أنه سد حاجة. وهذه الحاجة تظهر واضحة في المجال التعليمي للاقتصاد الإسلامي. لقد أعطانا بعض فروض الأساس التي تدخل في التمهيد للاقتصاد الإسلامي.

جزى الله الإمام الشيباني جزاء من انعم عليهم غير المغضوب عليهم. وندعو الله أن يجعل علمنا هذا خالصا لوجهه الكريم.

الهوامش

- 1- استند في الدراسة التي أعملها على النسخة التي حققها وقدم لها الدكتور سهيل زكار، وتحمل عنوان: الكسب-تصنيف الإمام الحسن الشيباني (132-179هـ ، 750-804) نشر وتوزيع عبد الهادي صرصوني- دمشق، 1400هـ، 1980م.
- 2- جاء بها ماني في القرآن الثالث الميلادي، مزح فيها تعاليم الزرادشتية والمسيحية واليهودية، وعرف نشاط هذه الديانة عن المسلمين بإسم حركة الزندقة، وحاربت الإسلام بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق حركة زهد.
- 3- مجاهد بن جبر، مكي، تابعي، مفسر، أخذ التفسير عن ابن عباس، مات سنة 104هـ.
- 4- Smith Adam « The Wealth of Nations, Books 1-3 Penuguin Books, 1970 P430
- 5- انظر كتابها: منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الناشر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الفصل الثالث.
- 6- أرسطو طاليس، " السياسة "، نقله إلى العربية عن الفرنسية أحمد لطفي السيد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 114.
- 7- اقتصادي إنجليزي عاش في الفترة 1823-1890 م وهو مؤسس المدرسة الكلاسيكية. أشهر المدارس الاقتصادية، وقد تكون أولها. ويعتبره البعض أب علم الاقتصاد، ويرجع ذلك إلى كتابه " ثروة الشعوب" الذي أصدره في 1886.